مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة -نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

26

العدد

السادس

والعشرون

مارس2023م

تصنيف الرقم الدولي (ISSI/2710-3781)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

المصطلح النحوي في الأندلس اتِّباعًا وتجديدًا

إعداد: أ. عبير إسماعيل الرفاعي•

الملخّص:

تناولتُ في هذا البحث **المصطلح النحوي في الأندلس اتباعًا وتجديدًا**، مع دراسة لبعض مصطلحات ابن مالك الأندلسي في بعض مؤلفاته، كـ (كتاب تسهيل الفوائد وشرحه، وكتاب الكافية الشافية وشرحه، وأرجوزة الخلاصة الموسومة بالألفية)، ويهدفُ البحث إلى التعرُّف على طبيعة المصطلح النحوي في تلك المدة، ومعرفة أبرز النحاة الأندلسيين، وأهم ما تركوه من آثار علمية، كما يهدف إلى معرفة طبيعة المصطلح النحوي عند الأندلسيين من حيث الاتباعُ والتجديدُ، وقد اخترتُ من علماء الأندلس الإمام ابن مالك الأندلسي (ت672هـ) كنموذج لبيان التأثير الذي أحدثه نحاة الأندلس فيما يخص المصطلح النحوي من حيث التطويرُ والتجديدُ، وذلك من خلال البحث في مؤلفاته التي اعتمدتها، مع عقد مقارنة بين مصطلحاته ومصطلحات السابقين له، وقد جاء البحثُ في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول تناولتُ فيه نبذة عن الحركة العلمية في الأندلس، وأشهر أعلام الأندلس، وبيان أبرز ما برعوا فيه.

أما المبحث الثاني فتضمن معنى المصطلح في اللغة والاصطلاح، والفرق بينه وبين الاصطلاح.

والمبحث الثالث عقدتُهُ للمصطلح النحوي عند ابن مالك الأندلسي، وتضمن: التعريف بابن مالك، ودوره في تطوير المصطلح النحوي، وموقفه من المصطلحات

• قسم اللغة العربية وآدابها/ كلية الآداب/الخمس

البصرية والكوفية، مع ذكر لبعض المصطلحات التي انفرد بها، ثم الخاتمة التي عرضتُ فيها أهم ما توصَّلتُ إليه من نتائج.

Abstract:

In this research, I dealt with the grammatical term in Andalusia, following and renewing, with a study of some of the terms of Ibn Malik al- Andulusi in some of his works "Books", such as, (Facilitating the Benefits and its Explanation, Argoza Al-khulasa- taged with the Millennium).

The research aims to identify the nature of the grammatical term in that period and gets to know the most prominent Andalusian grammarians and the most important left heritage in this field. It also aims to mark the nature of the grammatical term among Andalusians in terms of following and renewing. I chose from the Andalusian scholar, Imam Ibn Malik Al-Andalusi (672 AH) as a model to illustrate the influence that the grammarians of Andalusia had on the grammatical term in terms of development and renewal. This was done by studying his writings that I have adopted with a comparison between his terminology and the terms of his predecessors. The research came in an introduction, three chapters and a conclusion. The first chapter dealt with an overview of the scientific movement, and the most famous scholars in Andalusia and what they excelled at. The second chapter

included the meaning of the term in the language and terminology and the difference between them.

The third chapter dealt with the grammatical term according to Ibn Malik Al-Andalusi, and it included short introduction about Ibn Malik and his role in the development of the grammatical term, and his point of view in Basri and Kufi terms with mention of some terms that are unique to him. And last but not least the conclusion in which I presented the most important findings.

المُقدمة:

الحمد لله على ما أنْعمَ، ولهُ الشُّكرُ على ما أَلْهَمَ، فعلَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم، وأَودعَ فيهِ العقلَ ولطائف الحِكَم، وميَّزهُ عن سائر خلقِهِ من الأمم، والصلاة والسَّلام على نبينا الخاتم، المبعوثِ للعالَم، وعلى آلِهِ مصابيح الظُّلَم، ومفاتيح الحِكَم، وسادة الأُمم.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ البحثَ في المصطلح النحوي يُعدُّ من أهم الدراسات اللغوية؛ ذلك لأن المصطلح هو الصورة المُصغَّرة لمادة الموضوع ومعانيه، إذ يُلخِّصُ المعاني الكثيرةَ بلفظ مفردٍ أو لفظين.

مشكلة البحث:

- هل يمكن تسمية الحركة العلمية في الأندلس باسم المدرسة؟
- هل كان الأندلسيون تابعين لمن سبقهم في وضع قواعدهم اللغوية عامة والمصطلح النحوي خاصة أم كانت لهم مصطلحاتهم الخاصة بهم والتي خالفوا بها من سبقهم؟
- علام قام منهج الأندلسيين في وضع القواعد النحوية؟
- ما تعليل ابن مالك لرفضه بعض مصطلحات السابقين واعتراضه عليها؟ وهل استخدم هو هذه المصطلحات التي اعترض عليها؟
- ما أهم المصطلحات التي انفرد بها ابن مالك؟

وتكمن **أهمية البحث** في كونه قائمًا على دراسة المصطلح النحوي في الأندلس ورصد التطور الذي طرأ عليه منذ بداية التأليف في هذا العلم حتى وصل إلى هذا الوقت، وتسليط الضوء على عالم فذ من علماء الأندلس، هو ابن مالك الأندلسي (ت672هـ)، والبحث في منهجه في التعامل مع المصطلح، وذكر بعض المصطلحات التي تناولها في مؤلفاته، وبيان مدى اتفاق المصطلح النحوي عنده مع مصطلحات السابقين له، وعرض مبسط لِتطور المصطلح عنده، مع ذِكر بعض المصطلحات التي انفرد بِها ولم يُسبَق إليها من قبل، وأهم سِماتها التي تتميَّز بها، ولم تكن دراستي حصرية لمصطلحات ابن مالك بقدر ما كانت انتقائية لبعض مصطلحاته مع عرض مقارنة بين مصطلحاته ومصطلحات السابقين له والوصول إلى نتيجة توضح إذا ما كان تابعا فقط لمن قبله أم مطوِّرًا ومُجدِّدًا للمصطلح، وقد اعتمدتُ في دراستي على بعض المصادر الخاصة بابن مالك وكذلك السابقة له لغرض رصد التطور الذي طرأ على المصطلح النحوي منذ الخليل وسيبويه وصولا إلى ابن مالك، ومنها: العين للخليل، والكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء،

والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السرَّاج، والمفصل للزمخشري، إلى جانب مصادر أخرى أثبتتها في موضعها.

منهج البحث:

لقد اتَّبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي، حيث اقتضت طبيعة البحث تتبُّع المصطلح النحوي عند ابن مالك من خلال بعض مؤلَّفاته، وكذلك المنهج الوصفي، حيث تناولت مصطلحاته بالشرح والوصف، كما اتَّبعتُ طريقة المقارنة والموازنة بين مصطلحات ابن مالك ومصطلحات السابقين له لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف ومدى الدقة في اختيار مصطلح دون آخر.

وكانت خُطتي في البحث أن جاء مقسَّمًا إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث:

المقدمة: وعرضت فيها ما قمت به من عمل في هذا البحث

المبحث الأول: نبذة عن الحركة العلمية في الأندلس، مع عرض لأشهر أعلام الأندلس وأبرز ما برعوا فيه.

المبحث الثاني: وفيه بيان معنى المصطلح لغة واصطلاحا.

المبحث الثالث: المصطلح النحوي عند ابن مالك، وتضمن التعريف بابن مالك، وبيان دوره في تطور المصطلح النحوي، وموقفه من المصطلحات البصرية والكوفية، وذكر بعض المصطلحات الجديدة التي انفرد بها ولم يُسبق إليها.

الخاتمة: وعرضتُ فيها أبرز وأهم ما توصَلتُ إليه من نتائج من خلال البحث.

ثبت المصادر والمراجع: وضعت فيه المصادر التي استعنت بها على خدمة هذا البحث.

المبحث الأول: نبذة عن الحركة العلمية في الأندلس:

كان منهج الأندلسيين في النحو كمنهج البغداديين قبلهم، قائما على الانتخاب من الآراء التي سبقهم أصحابها، فقد انتخب الأندلسيون من المدارس الثلاث: البصرية والكوفية والبغدادية، وتأثروا بها، فكان تأثرهم بالمدرسة البصرية ظاهرًا في اهتمامهم بكتاب سيبويه، حيث جعلوه المصدر الأول من مصادر الدراسة النحوية عندهم، وقد رحل بعض علماء الأندلس إلى الشرق طلبًا لكتاب سيبويه ودُرِّسَ لطلبة العلم في موطنهم، وبلغ من عناية الأندلسيين بكتاب سيبويه أنِ اشتهر جماعة من النحويين منهم بحفظه، منهم: حمدون النحوي (ت200هـ)، ووصف الطنطاوي عنايتهم بكتاب سيبويه بقوله: "لكتاب سيبويه عندهم منذ فجر النهضة العلمية بينهم المكانة المقدسة، فجدُّوا وتحمَّلوا المشاق والأخطار في ارتحالهم من بلادهم إلى المشرق للحصول على صورة منه، وإنها لمشقةٌ لا تسهُل إلا على هؤلاء الذين أحبُّوا العلم للعلم، والرغبة الخالصة لا يحول دونها حاجز، وإن تعذَر اجتيازُه"[1]. إلا أنَّ دخول كتاب سيبويه إلى الأندلس يُعدُّ متأخرًا مقارنةً بكتاب الكسائي الذي كان أول كتاب نحو يدخل الأندلس ويلقى إقبال المتعلمين على دراسته وتدريسه، واتباع آرائهم واستعمال مصطلحاتهم النحوية، ولعل هذا يفسر السبب في كون النحو الأندلسي قد بدأ بنزعة كوفية.

وكما رحل الأندلسيون إلى الشرق هاجر بعض المشارقة، ممن لهم اهتمام باللغة والنحو، إلى الأندلس، منهم: أبو علي القالي (ت 356هـ) الذي كان وجوده في الأندلس كسبًا ثقافيًا لهذه البلاد، وذلك المكسب يتجلى في الكتب التي جلبها، وفي الأخبار التي رواها، وفي المؤلفات التي كتبها في الأندلس. أما النحو البغدادي فقد وصل بعد مدة، يمكن القول إنها طويلة، إذا ما قِيست بالنحو الكوفي والبصري، ومعلومٌ أن النحو البغدادي قائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، فكذلك

1 نشأة النحو للطنطاوي ص221.

كان نهج الأندلسيين في أخذهم عن البغداديين، حيث مزجوا بين آراء المدارس الثلاث، فانتهجوا نهج البصريين والكوفيين، وأضافوا إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وبخاصة آراء الفارسي (ت377هـ) وابن جني (ت 392هـ)، إلا أنَّ تأثُّر الأندلسيين بالمذهب البغدادي قد بدأ فعليا في القرن الخامس الهجري، إذ ظهر انغماسهم في النحو البغدادي عند ابن سيده (ت/458هـ)[1].

_ أشهر أعلام الأندلس:

جوديّ بن عثمان النحوي (ت198 هـ).

حمدون النحوي (ت200 هـ).

الأَفْشْنيق القرطبي (ت307 هـ).

دَرْوَد القرطبي (ت324 هـ).

الرياحي الأزدي (ت358 هـ).

أبو بكر الزُّبيدي (ت379 هـ).

ابن سيده (ت 458هـ).

الأعلم الشنتمري (ت476 هـ).

ابن السِّيد البطليوسي (ت521 هـ).

ابن الطراوة (ت528 هـ).

ابن هشام اللَّخمي (ت577 هـ).

ابن مَضاء القرطبي (ت592هـ).

1 انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ص292.

ابن خروف الإشبيلي (ت609 هـ).

أبو علي الشَّلَوبين (ت645 هـ).

ابن هشام الخضراوي (ت646 هـ).

ابن عصفور (ت663 هـ).

ابن مالك الطائي الأندلسي (ت672 هـ) [1].

ـ أبرز ما برع فيه نحاة الأندلس:

إن معالم النحو الأندلسي لم تكن واضحة بسبب التأثر بمذاهب النحو الأخرى، فهو لم ينمُ ولم يزدهر إلا في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ولم يصبح مذهبًا نحويًا قائمًا بذاته ولم تكتمل سماته إلا في القرن السابع الهجري، فكان ازدهاره بفضل بعض النحاة أمثال: السهيلي (ت581هـ)، وابن مَضاء (ت592هـ)، وابن مالك الأندلسي (ت672هـ)، وأبي حيان (ت745هـ)، وغيرهم، وهذا جعل النحو الأندلسي يظهر بسمات خاصة ميزته عن نحو السابقين، منها: كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، والنفور من التعليل، والدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وظهر ذلك جليا عند ابن مَضاء وأبي حيان، **ومن أبرز ما برع فيه نحاة الأندلس:**

ـ تأليفهم في حروف المعاني: حيث يُعد كتاب رصف المباني في حروف المعاني للمالَقي (ت702هـ) المرجع الرئيس لكل من بحث في حروف المعاني، فقد ترك الكتاب أثرًا واضحًا في الكتب التي أُلِّفت بعده في الحروف، مثل: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت749هـ).

1 انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ص288 وما بعدها.

_ تأليفهم في الضرورة: يُعدُّ كتاب ضرائر الشعر لابن عصفور (ت663هـ) من أهم ما أُلِّف في هذا الموضوع، وقد كان هذا الكتاب من المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها البغدادي (ت1093هـ) في كتابه خزانة الأدب.

_ وضع المتون النحوية: حيث وضَعَ علماء الأندلس المتون النحوية المتنوعة، المنثور منها والمنظوم، والتي جمعت قواعد النحو العربي تيسيرًا على طلاب العلم وحفظ قواعده، منها: المقدمة الجُزُولية، لأبي موسى الجزولي البربري، وعُرِفت بـ (قانون النحو)، والدرة الألفية في علم العربية المعروفة بألفية ابن معطٍ (ت628هـ)، ومتن الكافية الشافية، ومتن الخلاصة الشهيرة بالألفية لابن مالك الطائي الأندلسي (ت672 هـ)[1].

كما زخرت أغلب مؤلفات النحو بآراء علماء الأندلس، مما يدل دلالة ظاهرة على تغلغل النحو الأندلسي في الدراسة والتصنيف، مثل: مغني اللبيب لابن هشام (ت761هـ)، وشرح الأشموني (ت900هـ)، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، ويُعدُّ كتاب همع الهوامع للسيوطي (ت911هـ) مصدرًا رئيسًا للنحو الأندلسي، فقد جمع السيوطي فيه أسماء كثيرة لنحاة الأندلس، كالزبيدي، والأعلم الشّنتمري، وابن الطراوة، والسهيلي، وأبي بكر بن طاهر، وابن السِّيد البطليوسي، وابن سيده، وابن باذش، وابن الحاج، وابن معطٍ، والجزولي، وابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك[2].

المبحث الثاني: معنى المصطلح لغة واصطلاحًا:

المصطلح لغةً: المدلول المعجمي لهذه المادة (ص ل ح) هو التصالُح والتسالُم، فكأنَّ الناس اختلفوا عند ظهور مدلولٍ جديد على تسميته، فذهب فريق من القوم إلى إعطائه اسمًا، واقترح فريقٌ آخرُ اسمًا مُغايرًا، وارتأى فريقٌ ثالثٌ تسميةً مُباينة، وكان

1 انظر: المدرسة الأندلسية، سهاد صياد ص9.

2 انظر: المصدر نفسه ص9، 10.

من نتيجة هذا اختلاف القوم فيما بينهم، إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسميةٍ واحدةٍ لهذا المدلول.

والمصطلح مصدر ميمي من الفعل (اصطلح)، نُقِل إلى الاسمية بتخصيصه بهذا المدلول الجديد، وقد يكون اسم مفعول لهذا الفعل على تقدير متعلق محذوف، أي: مصطلح عليه، وتكاد المعاجمُ تُجمع على أنه ضد الفساد، جاء في كتاب العين: "الصَّلاحُ: نقيض الطلاح، ورجل صالح في نفسه ومُصلِحٌ في أعماله وأمُوره، والصُّلْحُ: تَصالُحُ القوم بينهم، وأصلَحْتُ إلى الدابَّة: أحْسَنْتُ إليها"[1]، وعند الرازي: "الصَّلاحُ ضد الفساد،...وقد اصْطَلَحا وتَصالَحا واصَّالَحا بتشديد الصاد، والإصْلاحُ ضد الإفساد، والمَصْلَحةُ واحدة المَصالِح والاسْتِصلاحُ ضد الاستفساد"[2].

وقال ابن منظور: "الصَّلاح ضدّ الفساد، والصُّلْحُ السِّلْم، وقد اصْطَلَحُوا وصالحوا واصَّلَحُوا وتَصالحوا واصَّالحوا"[3].

فالمعنى اللغوي يدور بين الاتفاق واجتناب الفساد، فإصلاحُ الفسادِ بين القومِ لا يتمُّ إلا باتفاقهم، وقد ورد هذا المصطلح بهذا المعنى مرتين في القرآن الكريم، قال _تعالى في سورة الرعد: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَّدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِم﴾[4]، وقال جلَّ شأنُهُ في سورة غافر: ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾[5].

اصطلاحًا: من المعنى اللغوي نستمدُّ التعريف الاصطلاحي لكلمة المصطلح، فقد نقل الجرجاني (ت816هـ) مجموعة من تعريفات المصطلح، حيث قال:

1 كتاب العين (صلح) 3/ 117.
2 مختار الصحاح، باب الصاد، 1/ 375.
3 لسان العرب (صلح) 4/ 2479.
4 سورة الرعد من الآية 25.
5 سورة غافر من الآية 7.

"الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبةٍ بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[1].

ومن أوَّل ما وصل إلينا عن استعمال الفعل المزيد (اصطلح) ما جاء عن الجاحظ (ت255هـ) في حديثه عن المتكلمين أنَّهم "اصطلحُوا على تسمية ما لم يكُن له في لغة العرب اسم"[2].

فتسمية المصطلح لم تستقر في لغتنا إلا بعد قرون، فابن منظور (ت711هـ) صاحب لسان العرب، والفيروزابادي (ت817هـ) صاحب القاموس المحيط لم يذكراه، إلا أنَّ الجرجاني (ت861هـ) قد ذكر له تعريفًا، ولكنه سمَّى كتابه: التعريفات ولم يُسمِّه الاصطلاحات أو المصطلحات، مع أنَّ كتاب التعريفات هذا يُمكن عدُّهُ من المُعجمات المُبكِّرة للمصطلحات.

وقد وصلتنا مؤلَّفات تحملُ اسم المصطلح، منها: كتاب التعريف بالمصطلح الشريف للشهاب العُمري (ت749هـ)[3]، وكتاب: مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد الثلاث عشرة المرويَّة عن الثِّقات لمحمد القاحص العذري (ت801هـ)[4]، وكتاب: كشَّاف اصطلاحات الفنون للتهانوِيِّ (ت1185هـ) الذي يُعدُّ أشهرَ مَن روَّج هذا اللفظ[5]، فالمعاصِرون لم يستعملوا إلاَّ لفظ (مُصطلح)، وجريًا عليه سمَّى مَجمع

1 التعريفات للجرجاني ص44.

2 البيان والتبيين 1/ 88.

3 انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجِّي خليفة 420/1.

4 انظر: المصدر نفسه 1711/2.

5 انظر: معجم المطبوعات العربية 1/ 645.

اللغة العربية بالقاهرة ما وضَعَهُ من كلمات: (مجموعة المصطلحات التي أقرَّها المَجمع)، واستعمل اللفظ في وصف قراراته، مثل: (استعمال مصطلحات المجمع في التدريس)، و: (شرح المصطلحات قبل عرضها على المجمع)، و: (إضافة مصطلحات البلاد العربية)، و: (طريقة النظر في المصطلحات وتسجيلها ونشرها)، وغيرها[1].

ومما تقدَّم يمكن أن نطمئِنَ إلى أنَّ المصطلح هو: لفظٌ منقول من معناه اللغوي إلى معنى آخر، مُتفقٌ عليه بين طائفةٍ مخصوصةٍ. فاللفظية، ونقل المعنى، والاتفاق أهمُّ أركان المُصطلح.

والاصطلاح يتطلب الاتفاق؛ لأنَّ التسمية الجديدة لا يمكن أن تدخل حيِّز اللغة إلا إذا كانت محل اتفاق أصحاب هذه اللغة.

المبحث الثالث: المصطلح النحوي عند ابن مالك الأندلسي

_ التعريف بابن مالك:

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله، جمال الدين الطائي الجيَّاني الشّهير بابن مالك، من أبرز أعلام المدرسة الأندلسيّة في النّحو، أهمُّ مَنْ يُحسَبُ في الأندلسيين، وإنْ عاش زمنًا طويلاً في المشرق، وُلِد بِجيَّان سنة (600هـ أو 601هـ)، وأخذ العلوم من عُلمائها، انتقلَ إلى المشرق وسكن حلب، ثمَّ انتقل إلى دمشق وأقامَ فيها، كان إماما في النحو واللغة، وعالمًا بالقراءات ورواية الحديث وأشعار العرب، له مُؤلّفات كثيرة شهِدت بطول باعه في علوم العربية، وقد نَظمَها بعضُهم في قصيدة، قال السيوطي: "وأما تصانيفه فرأيت في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أن بعضهم نظمها في أبيات، قال الشيخ تاج الدين: وقد أهمل أشياء أخر من مؤلفاته، فذيلت عليها"[2]، منها: الكافية الشافية وشرحها، والخلاصة الموسومة بالألفية، وتسهيل الفوائد وشرحه، والضرب في معرفة لسان العرب، وإيجاز

1 انظر: جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

2 انظر مزيدًا من ترجمته في بغية الوعاة 1/ 130.

التعريف في علم التصريف، وعُمدة الحافظ وعدة اللافظ، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام وغيرها[1].

قال عنه التلمساني: "وأما النحو والتصريف فكان فيهما ابنُ مالك بحرا لا يشقُّ لُجُّه، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأمَّا الاطِّلاعُ على الحديث فكان فيه آية؛ لأنه كان أكثرَ ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت وكمال العقل"[2].

وجاء في مقدمة التسهيل: "ابن مالك قام بأكبر عملية تصفية تمَّت في تاريخ النحو، وخَطَا بِهِ الخطوةَ الأخيرةَ التي استقرَّ بعدها في صورته الثابتة إلى اليوم"[3].

توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة، ورثاه شرف الدين الحصني بقوله:

يَا شَتَـــاتَ الأَسْمَـــاءِ وَالأَفْعَـــالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَـالِكٍ المِفْضَـــالِ

وانْحِرَافَ الحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطٍ مِنْهُ فِي الانْفِصَـــالِ والاتِّصَـــالِ

مَصْدَراً كَـــانَ لِلعُلُـــومِ بِإِذْنِ اللهِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَـــةٍ ومِحَـــالِ[4]

- **دور ابن مالك في تطوير المصطلح النحوي:**

ابن مالك من المؤلفين الذين لاقت مؤلّفاتهم حَظوة وإقبالا قراءةً وشرحًا وتعليقًا، والحقيقية إن الحديث عن ابن مالك ومؤلفاته يطول جدا ولا يتسع المقام له هنا، وله

1 بغية الوعاة 1/ 131.

2 نفح الطيب 2/ 223.

3 ص3.

4 بغية الوعاة 1/ 134.

مضانه. والذي يهمنا هنا (مصطلحاته) التي تُعد بحق ذخرًا للغة العربية، ومادة دسمة للدارسين والباحثين؛ نظرًا لعبقريته الفذة التي شهد له بها كل من تبحَّر في مؤلفاته وَسَبَر غورها، والتي أتاحت له كل هذا التقدم والتميز.

تُعد جهود ابن مالك مرحلة مهمة من مراحل تطور المصطلح النحوي، ويظهر ذلك من خلال نقده لمصطلحات السابقين واعتراضه عليها من ناحية الصحة النحوية أو الدلالية أو لأسباب أخرى، وقد كان لابن مالك دور في تجديد بعض مفاهيم المصطلحات واعتراضه عليها لقصورها عن التعبير بدقة عن المعنى المقصود، وقد تحرَّى الدقة في اختيار المصطلح، من ذلك نقده لـ (مصطلح الترخيم)، فقد عبّر ابن مالك عن باب الترخيم بقوله:

(باب ترخيم المنادى)، وقد علّل هذه التسمية في بداية الباب بقوله: "يُستعمل لفظ الترخيم في التصغير كما يُستعمل في النداء، والمرادان مختلفان[1]؛ فلذلك قيّدتُ هنا الترخيم بإضافته إلى المنادى، ولم أُطلق فأقول: باب الترخيم"[2].

موقف ابن مالك من المصطلحات البصرية والكوفية:

عاش ابن مالك في عصرٍ متأخرٍ من بداية علم النحو، وبالتالي لم يكن هناك مجال كبير لتغيير المصطلحات، ولكن المجال كان واسعًا لترجيح مصطلح بصري أو كوفي باستعماله أو إيثاره، أو لارتضاء المصطلحين معًا واستعمالهما، ورغم ذلك فقد كان لابن مالك مصطلحات نحوية جديدة لم يستخدمها أحد قبله، مثل: النائب عن الفاعل، وكان جمهور النحاة قبله يسمونه: المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله،

1 الترخيم في النداء: أن يُحذف من آخر الاسم حرف أو أكثر. ينظر: شرح قطر الندى 1/ 213، أما الترخيم في التصغير: فهو أن تحذف حروف الزيادة من الاسم المراد تصغيره. ينظر: شرح التصريح على التوضيح 2/ 560،

2 شرح التسهيل لابن مالك 3/ 421.

وتسميات أخرى سوف أُفصِّلُ القول فيها في موضعها لاحقًا، ومنها أيضًا: البدل المطابق، بدلا من قول النحاة السابقين له: بدل كل من كل، و(المعرَّف بأداة التعريف) بدلا من (التعريف بأل)، فابن مالك استخدم المصطلحات البصرية والكوفية، إلى جانب وضعه لمصطلحات جديدة خاصة به. واستعمل ابن مالك كلا المصطلحين البصري والكوفي، إلا أنه أكثَر من استعمال المصطلح البصري؛ لأنه أكثر شيوعًا، وهذا لا يعني أنه بصري المذهب؛ لأنه قد عارض المذهب البصري في مواضع كثيرة، فهو لم يكن بصريا بحتًا، ولا كوفيًا بحتًا، بل كان يرجح رأي الكوفيين في مواضع عدة؛ لأنه لا يعتمد على التعليل والتأويل كما هو الحال عند البصريين، من ذلك قوله: "إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامعُ حديثَهُ، فقَبْلَ الأخذِ فيه افتتحهُ بالضمير المسمَّى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين"[1].

ومن المصطلحات البصرية التي استعملها ابن مالك:

المفعول معه:

جاء في لسان العرب (مَعَ) بتحريك العين: كلمةٌ تضُمُّ الشيءَ إلى الشيءِ، وهي اسم معناه الصُّحبة، وأصلُها: معًا[2].

وعرَّفه الشريفُ الجرجانيُّ بقوله: "هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل لفظًا وتقديرًا، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ"[3].

والمفعول معه من المصطلحات البصرية، ويقابله عند الكوفيين مصطلح شبه المفعول، والكوفيون ليس عندهم مفعولٌ إلا المفعول به.

1 شرح التسهيل لابن مالك 1/ 163.

2 لسان العرب (م ع ع).

3 التعريفات 1/ 288.

قال سيبويه: "هذا باب ما يظهر فيه الفعلُ وينتصبُ فيه الاسم لأنه مفعولٌ معهُ...، وذلك قولُك: ما صنعتَ وأباكَ، ولو تركتَ النَّاقةَ وفصِيلَها، فالفصيلُ مفعول معه وكذلك الأب"[1].

واستعمل ابن جني مصطلح المفعول معه وعرَّفهُ بقوله: "ما فعلتَ معه فعلا، وذلك قولك: قمتُ وزيدًا، أي مع زيدٍ"[2].

وعبَّر عنه الزمخشري بـ: "المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع"[3].

واستعمل ابن يعيش مصطلح المفعول معه عند شرحه لتعريف الزمخشري، حيث قال: "اعلم أنَّ المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدي، نحو قولك: ما صنعتُ وإيَّاكَ"[4].

وعرّفه ابن الحاجب بقوله: "المفعول معه المذكورُ بعد الواو لمصاحبة معمول فعل"[5]، وقد وافقهُ الرضيُّ على هذا الاستعمال عند شرحه لنَصِّه[6].

وعبَّر عنه ابن عصفور بقوله: "هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع) المُضمَّن معنى المفعول به"[7].

وقد أفرد ابن مالك بابًا في كتابه (التسهيل) سمَّاه باب (المفعول معه) وعرَّفه بقوله: "وهو الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب

1 الكتاب 1/ 297.
2 اللمع في العربية ص90.
3 المفصل ص73
4 شرح المفصل لابن يعيش 1/ 237.
5 شرح الرضي على الكافية 1/ 515.
6 انظر: المصدر نفسه 1/ 515.
7 المقرب 1/ 157.

مُعدًّى بالهمزة"[1]، واستعمل المصطلح نفسه في شرحه فقال: "وقد يُطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بمع أو بالباء التي للمصالحة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة"[2].

ومن خلال هذا العرض يمكن القول إن مصطلح المفعول معه جاء في استعمال النحويين تبعًا لِما ذهب إليه البصريون في اصطلاحهم، وإنه هو الذي بقي مُستعملا، وإن مصطلح الكوفيين (شبه المفعول) قد أُمِيتَ في الاستعمال النحوي.

ومن المصطلحات الكوفية التي استعملها ابن مالك:

النعت:

النعت لغةً: وصفُك الشيء، تنعتُهُ بما فيه، وتبالغ في وصفه، ومن معانيه أيضًا: الجيد من كل شيءٍ[3].

وفي الاصطلاح: اختصاص نفس المنعوت، وإخراجٌ له من إبهامٍ وعمومٍ إلى ما هو أخص منه، فالنكرات المنعوتة يُخرجها النعت من نوع إلى نوع أخصَّ منه، وأمَّا المعارف فيُخرجها النعت من شخص مترك الاسم عند وقوع اللّبس منه[4].

ومصطلح النعت من المصطلحات التي كُتِبَ لها الشيوع والقبول عند النحاة، وقد نُسِبَ إلى الكوفيين، ويقابله عند البصريين (الصفة)، وذكر شوقي ضيف أن الفراء هو أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه[5]، إلا أن مصطلح النعت قد ورد في كتاب العين للخليل، حيث قال في باب (ش ع ث): "ويجوز امرأة شعثاء في

1 ص99.

2 شرح التسهيل لابن مالك 2/ 247.

3 انظر: لسان العرب (ن ع ت).

4 انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 50/6.

5 انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ص202.

النعت"[1]، وجاء في كتاب سيبويه: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك"[2]، وقال في موضع آخر: "ومن النعت أيضًا: مررتُ برجلٍ مثْلِكَ[3]" ولعلَّ كثرة استعمال نحاة الكوفة لهذا المصطلح دون غيره دفع بالكثير من الباحثين إلى نسبته إلى أهل الكوفة[4].

ولعلَّ اختيار الكوفيين لمصطلح (النعت) للتعبير به عن (الصفة) راجع إلى أنَّ البصريين قد أطلقوا لفظ (النعت) وهم يريدون به الصفة مرة، كما مرَّ عند الخليل وسيبويه، وقد يطلقونه قاصدين عطف البيان، وقد يطلقونه قاصدين التوكيد، ولعلَّ هذا ما دفع الكوفيين إلى تخيُّر مصطلح (النعت) ليدلُّوا به على الصفة، وقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "والتعبير به، أي النعت اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة"[5].

وقد فسَّر أبو هلال العسكري (ت395هـ) الاختلاف بين النعت والصفة بقوله: "ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيءٍ، والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ولهذا قالوا: هذا نعت الخليفة كمثل قولهم الأمين والمأمون والرشيد، وقالوا: أول من ذكر نعته على المنبر الأمين ولم يقولوا صفته، وإن كان قولهم الأمين صفة له عندهم؛ لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تفيده الصفة، ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما، ويجوز أن يقال الصفة لغة، والنعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في

1 كتاب العين للخليل باب (ش ع ث).

2 الكتاب لسيبويه 1/ 421.

3 نفسه 1/ 423.

4 انظر: المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، ص100.

5 همع الهوامع 3/ 145.

المعنى، والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون: الصفة وأهل الكوفة يقولون: النعت ولا يفرقون بينهما، فأما قولهم: نعت الخليفة، فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصه فيجري مجرى اللقب في الرفعة ثم كثُرا حتى استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر"[1].

وقد اشتهر استعمال المصطلحين معا، وتواتر عند أكثر النحويين، وقلَّما نجد عالمًا استعمل أحدهما دون الآخر، وكذلك في المعجمات، فقد فسروا النعت بالصفة، فهما مترادفان أُستُخدما للدلالة على مسمّى واحد.

وقد استعمل سيبويه لفظَي النعت والصفة كمصطلحٍ نحوي، وأطلق على التوكيد مصطلح الصفة، حيث قال: "وأما كُلُّهم وجميعُهُم وأجمعُون وعامَّتُهُم وأنفسُهُم فلا يكُنَّ أبدا إلا صفة"[2]، وقال: "هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهنَّ وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفًا... وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت: مررتُ بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررت به نفسه"[3].

وممن استخدم مصطلحي النعت والصفة ابن السراج (ت316هـ)، حيث قال: "كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف"[4]، وقال في موضع آخر: "فأما التوابع فنحو: النعت والتأكيد والبدل والعطف"[5].

وكذلك استخدم الزمخشري (ت538هـ) المصطلحين، حيث قال في موضعٍ: "وقد نزَّلوا نعت الشيء بحال ما هو سببه منزلة نعته بحاله هو"[1]، وقال في موضع آخر: "ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها"[2].

1 الفروق اللغوية 544، 545.
2 الكتاب 1/ 377.
3 المصدر نفسه 2/ 385.
4 الأصول في النحو 1/ 109.
5 المصدر نفسه 1/ 69.

وقد جمع السهيلي (ت581هـ) بين المصطلحين في تعريف النعت، حيث قال: "النعتُ تخصُّص الاسم بصفة هي له أو لسبب يُضافُ إليه"[3].

بينما مال الجُزُولي (ت607هـ) إلى استخدام مصطلح النعت، حيث قال في تعريفه: " النعتُ يُجاءُ به للفرق بين المشتركين في الاسم، وربَّما جيء به توكيدًا، وربما لمجرد المدح أو الذم في الاسم"[4].

ويرى ابن يعيش (ت643هـ) أنه لا فرق بين الصفة والنعت، حيث قال: " والصفةُ والنعت واحد"[5]، وقد عبر بالمصطلحين في قوله: "والغرضُ بالنعت تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، فمثال صفة النكرة قولك: هذا رجُلٌ عالِمٌ"[6].

بينما استخدم ابن عصفور (ت669هـ) المصطلحين أيضًا، حيث قال في حدِّ النعت: "النعت اصطلاحًا عبارة عن اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة يتبع ما قبله لتخصيص نكرة"[7]، وقال في موضع آخر: "ولا يجوزُ الوصفُ بما هو في حكم المشتق"[8].

وقد مالَ ابنُ مالك إلى استخدام مصطلح (النعت)، فقد استعمله في الألفية في وضع حده، حيث قال:

---

1 شرح المفصل لابن يعيش 1/ 19.

2 النصدر نفسه 1/ 16.

3 نتائج الفكر ص158.

4 المقدمة الجزولية 2، 142.

5 شرح المفصل لابن يعيش1/ 16.

6 نفسه 1/ 16.

7 المقرب 1/ 219.

8 شرح المفصل لابن يعيش 1/ 16.

فَالنَّعْتُ تَابِـــعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَــقْ

بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

وأفرد بابًا في كتابه التسهيل سمَّاه: باب النعت، وعرَّفه بقوله: " وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا، مسوقا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد"[1].

واستعمله في شرح التسهيل، حيث قال: "التابع يعمُّ التوكيد والنعت والعطف والبدل"، وقال في موضع آخر: "متبوع النعت يعم ذا النعت الجاري عليه لفظًا ومعناه لما بعده"[2].

قال: "والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص"[3].

وقال: "ومن المنعوت به في حال دون حال: رجل، فإنه يُنعت به في حالَين"[4].

وقال: "يُفرق نعتُ غير الواحد بالعطف إذا اختلف"[5].

وقال: "من الأسماء ما يُنعت به ويُنعت كاسم الإشارة"[6].

وقال: "ومما لا يُنعت ولا يُنعت به، المصدرُ "[7].

1 شرح التسهيل لابن مالك 3/ 305.
2 شرح التسهيل لابن مالك 3/ 307.
3 نفسه 3/ 307.
4 نفسه 3/ 313.
5 نفسه 3/ 316.
6 نفسه 3/ 320.
7 نفسه 3/ 321.

فمصطلح النعت من المصطلحات التي كُتِبَ لها الاستقرار في الاستعمال عند النحويين، وهذا الاستقرار تجاوز حدود نسبة المصطلح والقول ببصريته أو كوفيته.

كما استعمل ابن مالك بعض المصطلحات بالمسمَّى البصري والكوفي لها، فذكر المصطلح البصري وذكر معه المصطلح الكوفي، مثل قوله عن ضمير الفصل المسمَّى عمادًا: "من المضمرات المسمَّى عند البصريين فَصْلا وعند الكوفيين عمادا"[1].

وذكر هذه التسمية في موضع آخر، عند حديثه عن المواضع التي تدخل فيها لام الابتداء على إن المكسورة حيث قال: "يجوز دخولُ لام الابتداء بعد إنّ المكسورة على اسمها المفصول، وعلى خبرها المؤخر عن الاسم، وعلى معموله مقدما عليه بعد الاسم، وعلى الفصل المسمى عمادا"[2].

وكذلك في ضمير الشأن عند البصريين والضمير المجهول عند الكوفيين، حيث قال: "إذا قصد المتكلم أن يستعظمَ السامعُ حديثَه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين"[3].

وفي هذا دليل على اهتمام ابن مالك بتسميات المصطلحات والإشارة إلى مدارسها الخاصة بها.

1 نفسه 1/ 167.

2 شرح التسهيل لابن مالك 2/ 25.

3 نفسه 1/ 163.

مصطلحات انفرد بها ابن مالك:

تُعد جهود ابن مالك مرحلة مهمة من مراحل تطور المصطلح النحوي، وقد نُسِبت إليه بعض المصطلحات النحوية، بعضُها أوحتْ نصوصه بأسبقيته إليها، وبعضها نسبها إليه المتأخرون، ومن هذه المصطلحات:

- **مصطلح الشبه الوضعي:**

وافق ابن مالك المحققين من النحويين في أن الاسم يُبنى لمشابهته الحرف، ثم فصَّل أوجه الشبه، فقال في الألفية:

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا

وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَـــى وَفِي هُنَـــا

وَكَنِيَابَـــةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِـــــلاَ

تَأَثُّـــرٍ وَكَافْتِقَـــارٍ أُصِّـــــلاَ

فتضمنت هذه الأبيات أربعة أنواع من الشبه: الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه الاستعمالي، والشبه الافتقاري.

مصطلح المعرَّف بالأداة، أو المعرف بأداة التعريف، أو ذو الأداة:

عقد ابن مالك بابا في كتابه التسهيل سماه: باب المعرَّف بالأداة[1]، وعبَّر عن هذا التعريف في باب المعرفة والنكرة حين عدَّ أنواع المعارف بـ (ذي الأداة)[2]، وقال في

1 شرح التسهيل لابن مالك 1/ 253.

2 نفسه 1/ 116.

شرح الكافية الشافية: فصل المعرَّف بالأداة[1]، وقريبٌ من هذا التعبير ما ذكره في الألفية؛ إذ عنوَّن له بقوله: المعرَّف بأداة التعريف[2].

ومصطلحات ابن مالك هذه تقابل ما اصطلح السابقون له على تسميته (المعرَّف بالألف واللام)، أو: (المعرَّف باللام)، أو (المعرف بأل)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن مالك في تعبيره بهذه المصطلحات يتوخَّى الدقة في التعبير عن المصطلح ويخرج به من الخلاف المشهور بين النحويين حول (ماهيَّة المعرِّف)، قال في شرح التسهيل: "قد اشتهر عند المتأخرين أنَّ أداة التعريف هي اللام وحدها، وأنَّ المعبر عنها الألف واللام"[3]، فمن النحويين من يرى أن أداة التعريف هي الألف واللام، ومنهم من يرى أنها اللام وحدها، ومنهم من يرى أنها الهمزة وحدها، وتعبير ابن مالك (المعرف بالأداة) أو (بأداة التعريف) يُخرجُ هذا المصطلح من هذا النزاع.

وقد لاقت مصطلحات ابن مالك القبول ممن جاء بعده، فقد استخدمها النحويون في تعبيراتهم، كأبي حيان (ت745هـ) الذي عقد بابا في ارتشاف الضرب عنوانه: باب المعرَّف بالأداة، وكذلك ابن هشام (ت761هـ) قال في الباب الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة[4]، وعنوَنَ السيوطي (ت911هـ) في كتابه (همع الهوامع) للنوع الرابع من أنواع المعرفة بقوله: أداة التعريف[5].

- **مصطلح النائب عن الفاعل:**

النائب عن الفاعل هو كل مفعول حُذِفَ فعلُه، وأُسنِد إليه فعل مبني للمجهول وأُقِيم المفعول مُقام الفاعل المحذوف، وهو رفعٌ دائمًا دون سائر المفعولِينَ، قال ابن

1 الكافية الشافية لابن مالك 1/ 102.
2 شرح ابن عقيل 1/ 177.
3 1/ 253.
4 شرح قطر الندى 1/ 112.
5 ينظر: 1/ 306.

مالك:" قد يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا أو لغير ذلك، فينوب عنه فيما كان له من رفع واعتناء وغير ذلك المفعول به مسندا إليه فعل مهيأ بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناه، وتهيئة الفعل لذلك بضم أوله مطلقا وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعا، وبكسره إن كان ماضيا، ويشترك في الضم ثاني ما أوله تاء المطاوعة كـ: تُعلم العلم، وتُسربل القميص، وثالث ما أوله همزة وصل كـ"انطلق بزيد، واستمع الحديث، واستخرج الشيء، واستحلي المشروب"[1].

اختلف النحاة قبل ابن مالك في تسمية هذا المصطلح، فقد كانت مصطلحاتهم تعتمد على التعبير الوصفي للدلالة على المفهوم، ولم يستقر استعمال مصطلح نائب الفاعل إلا بعد القرن السادس الهجري، وقد طرح النحاة جملةً من المصطلحات لهذا المفعول، فسمَّاه سيبويه (ت180هـ): المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدَّه فعله إلى مفعول آخر[2]، وسمَّاه في موضع آخر: المفعول الذي تعدَّاه فعله إلى مفعول[3]، وهذا المصطلح خاص بباب الفعل الناصب لمفعولين، نحو: كسى، وأعطى، وقد حاول النحويون بعد سيبويه التعبير بمصطلح أكثر دقة وتحديدًا، فقد عبَّر عنه الفرَّاء بمصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله إذا خلا باسمٍ رفعه).

ومن تسمية الفراء نعلمُ أنَّ مصطلح (ما لم يُسمَ فاعله) هو مصطلح كوفي وقد استخدمه بعده كثير من نحاة البصرة، فالمبرد (ت285هـ) عبَّر عنه المفعول الذي لا يُذكر فاعله[4]، وسمَّاه ابن السراج (ت316هـ): المفعول الذي لم يسمَّ من فعل

1 شرح الكافية الشافية لابن مالك 2/ 603.

2 الكتاب 1/ 42.

3 المصدر نفسه 1/ 41.

4 المقتضب 4/ 50.

به[1]،وقال عنه ابن جني (ت392هـ): "المفعول الذي جعل الفعلَ حديثًا عنه، وهو ما لم يُسمَّ فاعله"[2]، واستعمل الزمخشري (ت538هـ) مصطلح: "المفعول الذي أُقِيم مُقام الفعل وأُسْنِدَ إليه الفعل"[3]، وسمَّاهُ الأنباري (ت577هـ): ما لم يُسمَّ فاعله[4]، وأطلق عليه ابن يعيش (ت643هـ) مصطلح: ما لم يُسمَّ فاعله، وما يجري مجرى الفاعل، حيث قال في شرح مصطلح الزمخشري: "ويُقال لفعلِ ما لم يُسمَّ فاعله، وما ها هنا موصولة بمعنى الذي، والتقدير: فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله؛ لأنَّ الذي صِيغَ له قد كان مفعولا، وكان له فاعل مذكور"[5].

وكذلك أطلق عليه ابن عصفور (ت669هـ) مصطلح: ما لم يُسمَّ فاعله[6].

والذي يبدو من تتبع تطور هذا المصطلح أنَّ ابن مالك هو أول من عبَّر عنه بنائب الفاعل، ويُفهم هذا المصطلح من خلال صياغته له في الألفية، حيث قال:

ينوب مفعول به عن فاعل

فيما له، كنيل خير نائـــل

وقد أكد الخُضري (ت1287هـ) نسبة هذا المصطلح لابن مالك، حيث قال في مطلع باب النائب عن الفاعل: "هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور: المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما

1 الأصول في النحو 1/ 27.
2 اللمع في العربية ص33.
3 المفصل 1/ 343.
4 أسرار العربية 1/ 95، 180، 313.
5 شرح المفصل لابن يعيش 4/ 306.
6 المقرب لابن عصفور 1/ 79.

ينوب كالظرف. إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: أُعطي زيد ديناراً، وليس مراداً"[1].

إلا أنَّ أغلب شُرَاح الألفية متمسكون بالإرث المصطلحي القديم لا يتجاوزونه، فابن الناظم (ت686هـ) يُعلِّق في شرحه لهذين البيتين قائلا: "وقد بيَّن _يشير إلى ابن مالك_ كيفية بناء الفعل لِما لم يُسمَّ فاعله"[2].

وقال ابن عقيل (ت769هـ) في شرحه للمثال الوارد في بيت الألفية: "فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل والأصل نال زيد خير نائل"[3]، وقال في موضع آخر: "يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا أي سواء كان ماضيا أو مضارعا"[4].

واستعمل الأزهري (ت905هـ) المصطلح نفسه حيث قال: "يضم أول فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله مطلقًا سواء كان ماضيًا أم مضارعًا"[5].

إلا أنَّ بعض النحويين يرى أنَّ مصطلح المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله أصدق في التعبير وأدقُّ في الاستعمال من نائب الفاعل[6]، ومنهم من يرى أن مصطلح نائب الفاعل أخصر وأصدق وأشمل في التعبير، قال ابن هشام (ت761هـ): "ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضُرِبَ: فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول: مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: أعطي زيد دينارا، ألا ترى

1 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1/ 373.
2 شرح ابن الناظم ص167.
3 شرح ابن عقيل 1/ 112.
4 المصدر نفسه 1/ 113.
5 شرح التصريح على التوضيح للأزهري 1/ 449.
6 انظر: ارتشاف الضرب 3/ 1058.

أنه مفعول لأعطي وأعطي لم يسم فاعله، وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع"[1].

وقد استعمل ابن هشام (ت761هـ) مصطلح ابن مالك (نائب الفاعل)، إلى جانب استعماله مصطلح ما لم يُسمَّ فاعله، فمن استعماله لمصطلح ابن مالك قوله في توضيح قوله _تعالى_:﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾[2] مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة: "والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف"[3].

ومن استعماله لمصطلح السابقين قوله: "وأنَّ فعل ما لم يُسمَّ فاعله مضمومُ الأول"[4].

ويمكن القول إن مصطلح (ما لم يُسمَّ فاعله) قد اُستُخدم من قبل النحويين ولكن مصطلح نائب الفاعل هو الذي بقي واستمر إلى الآن، ولعل السبب في ذلك يعود إلى النزعة التعليمية القائمة على الميل إلى الاختصار.

مصطلح بدل المطابق أو: بدل الموافق:

البدل عند النحويين ستة أنواع: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، والبدل المباين، ويشمل: بدل الإضراب، وبدل الغلط، وبدل النسيان، وابن مالك اختزل الأنواع الستة وجعلها أربعة فقط[5].

1 مغني اللبيب لابن هشام 1/ 871.

2 سورة البقرة من الآية 179.

3 مغني اللبيب لابن هشام 1/ 133.

4 المصدر نفسه 1/ 876.

5 انظر: الكافية الشافية 3/ 1276، 1277.

قال ابن هشام: "وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط"[1].

والبدل والمبدل منه من مصطلحات البصريين، وكان سيبويه يُسمِّي عطفَ البيانِ بدلا، وعلى الرغم من استعمال سيبويه لمصطلح البدل للدلالة على عطف البيان إلا أنه يوجد في كتابه بابًا يحملُ دلالة البدل، قال في عنوان هذا الباب: "هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم ثُمَّ يُبدل مكان الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيتُ قومك أكثَرَهم"[2].

والكوفيون يُطلقون عليه الترجمة والتبيين والتكرير والمردود[3]، وعبَّر عنه الفراء بالتفسير،

حيث قال في تفسير قوله _تعالى:﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ﴾[4]: "إن شئت جعلت الْجِنَّ تفسيرًا للشركاء، وإن شئت جعلت نصبه على: جعلوا الجنّ شركاء لله تبارك وتعالى"[5].

وقد اختلف النحويون في تسمية النوع الأول: (بدل كل من كل)، وهو الذي يستوي فيه البدل والمبدل منه، فقد عبَّر عنه سيبويه بوصفٍ طويل، حيث قال: "هذا بابٌ من الفعل يستعمَلُ في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخَرَ فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأوّل"[6].

1 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3/ 403.

2 الكتاب 1/ 150.

3 انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع لإبراهيم السامرائي ص135.

4 سورة الأنعام من الآية 101.

5 معاني القرآن للفراء 1/ 348.

6 الكتاب 1/ 150.

ثم كانت شهرة الوضع الاصطلاحي على يد ابن جني الذي سمَّاه: (بدل الكل)[1]، ثم زادهُ بعض النحويين تحديدًا فعبَّروا عنه بـ (بدل الكل من الكل)، ثم وجدوا في هذا التعبير نوعا من الخطأ اللغوي، وهو دخول أداة التعريف على لفظ (كل)، فسموه (بدل كل من كل)، قال ابن هشام: "وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل وقد استعمله الزجاجي في جمله واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس"[2].

أما ابن مالك فقد استخدم مصطلحين في التعبير عنه:

الأول منهما: في الكافية الشافية والألفية، وهو مصطلح بدل المطابق أو المطابقة، إذ قال عند ذكره أنواع البدل: "ثم أشرت إلى أقسام البدل فذكرت منها (المطابق)، والمراد به ما يريد النحويون بقولهم (بدل الكل من الكل)، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى"[3].

والثاني: بدل موافق من موافق، وذكره في شرح التسهيل، إذ قال معللاً نصَّه: "وعبَّرت عن هذا النوع ببدل كل من كل جريًا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة، فإن المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحدا، فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه كل نحو:﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الحَمِيدِ* اللهِ﴾ فالعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق"[4].

1 انظر: الخصائص 1/ 188.

2 شرح قطر الندى 1/ 309.

3 شرح الكافية الشافية 3/ 1277.

4 شرح التسهيل لابن مالك 3/ 333.

وقد استقرَّ مصطلح البدل وشاع على ألسنة النحاة في كُتُبهم بعد الفترة التي أعقَبَت ابن مالك، حيث سار كثير من النحاة على خُطى ابن مالك فيما يخُص تسمية البدر وضروبه، منهم: ابن الناظم[1]، وابن هشام[2]،

وابن عقيل[3] ، وأبو حيان[4].

مصطلح تمييز الجملة:

قسَّم النحاة التمييز إلى نوعين: تمييز النسبة، وتمييز المفرد، أما عند ابن مالك فهو ينقسم إلى: تمييز المفرد، وتمييز الجملة، وجعل تمييز المفرد شاملا لبعض صور تمييز النسبة، قال في شرح التسهيل عند تعريفه للتمييز: " وهو ما فيه معنى (من) الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع، وتميّز إمّا جملة وستبيّن، وإمّا مفردا عددا"[5].

ومن ضمن جهوده في تطوير المصطلح النحوي محاولته إلباس بعض المصطلحات لباس الدقة والإحاطة للتعبير عن المفهوم المراد، من ذلك مصطلح باب الترخيم، وقد سبقت الإشارة إليه، وكيف آثر استعمال باب الترخيم في النداء ولم يُطلِق فيقول: باب الترخيم.

1 انظر: شرح ابن الناظم ص393.

2 انظر: شرح قطر الندى 1/ 283.

3 انظر: شرح ابن عقيل 3/ 247.

4 انظر: ارتشاف الضرب 4/ 1961.

5 2/ 378.

ومنه أيضًا مصطلح **المستغاث به** الذي عبَّر به سيبويه وغيره، بينما عبَّر ابن مالك بـ **المستغاث**، قال: "والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك"[1]، وعلَّل هذه التسمية بأن الفعل **استغاث** يتعدى بنفسه.

وقد سبقه الزمخشري في هذه التسمية[2]، قال في المفصل عند كلامه عن حذف حرف النداء: "ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أي. قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[3]، وقال _تعالى_: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[4]... ولا يحذف عما يوصف به أي فلا يقال رجل ولا هذا... ولا عن المستغاث والمندوب وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلفاً عنه"[5].

وقد يكون لابن مالك فضل تعليل هذه التسمية، إلا أنه مع اعتراضه على النحويين السابقين في استعمالهم مصطلح المستغاث به نجده يبرر لهم هذا الاستعمال في كتابه شرح عمدة الحافظ، قال: "وَمَن قال مُستغاثٌ به لم يُصِبْ، لكنَّ ورودَ ذلك عن العرب حُمِلَ على تضمين استغاث معنى استعان[6].

لاحظتُ أن ابنَ مالك قد برَّر للعرب استخدام مصطلح (مستغاثٌ به) ووجد لهم مُسوغًا ولكنه لم يستخدم المصطلح الذي اعترض عليه في كتابه (شرح عمدة الحافظ)، ولكنه استخدمه في (شرح الكافية الشافية)، وذلك في خمسة مواضع، حيث قال في الموضع الأول: "لأن عطف مصحوبها على المستغاث به يدل على

1 شرح التسهيل لابن مالك 3/ 409.

2 المصدر نفسه 2/ 378.

3 سورة يوسف من الآية 29.

4 سورة الأعراف من الآية 143.

5 1/ 8.

6 شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص287.

أنه مستغاث به، فأغنى عن فتح اللام الداخلة عليه"[1].

وقال في الموضع الثاني: "وقد تلي "يا" اللام المكسورة، فيتسدل بكسرها على أن المستغاث به محذوف"[2].

وقال في الموضع الثالث: "وجازَ حذف المنادى المُستغاث به للعلمِ به"[3].

وقال في الموضع الرابع: "ويعاقب لام الاستغاثة ألف تلي آخر المستغاث به، إذا وجدت عدمت اللام، وإذا وجدت اللام عدمت هي"[4].

وقال في الموضع الخامس: "وقد يخلو المستغاث به من اللام، ومن الألف"[5].

واستعمال ابن مالك لمصطلح (المستغات به) في هذه المواضع _رغم اعتراضه عليه_ كان قد مهَّد له منذ بداية الباب، حيث قال في بداية باب الاستغاثة: "إذا نُودِي المُنادى لِيُخَلِّصَ من شدَّةٍ، أو يُعينُ على مشقَّةٍ فنداؤُهُ استغاثةٌ، وهو مُستغاثٌ، أو مُستغاثٌ به"[6].

1 شرح الكافية الشافية 3/ 1334.
2 المصدر نفسه 3/ 1336.
3 نفسه 3/ 1336.
4 نفسه 3/ 1337.
5 نفسه 3/ 1338.
6 نفسه 3/ 1334.

الخاتمة وأبرز النتائج

الحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصالحات، والشكر له _سبحانه_ على نِعمِه السابغات.

خِتامًا أحمدُ اللهَ _تعالى_ الذي منَّ عليَّ بإنهاءِ هذا العمل، وأسألُهُ التوفيقَ والسَّدادَ في القولِ والعمل، والحمد لله ربِّ العالمين.

إتمامًا لهذا البحث، وتأكيدًا لِما وردَ فيه لابدَّ من وقفة قصيرة أُلخِّصُ فيها أبرز أفكاري التي جاءت فيه، وأُظهِرُ أبرزَ النتائجِ التي توصَّلتُ إليها، فقد أسفر البحث في المصطلح النحوي في الأندلس عامة وعند ابن مالك خاصةً، عن نتائج عدة، أهمِّها:

1. المصطلحات هي جوهر الموضوع وغرضه، وهي مفاتيح المعاني والمفاهيم، لذا فهي جديرة بالدراسة قبل الخوض في أي موضوع لأي علم من العلوم.
2. انفرد الأندلسيون بآراء جديدة تأثَّر بها مَن أتى بعدهم، ظهر ذلك واضحًا في مؤلَّفات ابن هشام، والمرادي، والسيوطي، والأشموني، والأزهري.
3. ظهرت في الأندلس ظواهر نحوية جديدة، مثل قول ابن مَضاء بإلغاء العامل وإلغاء العِلل الثواني والثوالث.
4. عادةً ما يُنسب المُصطلح في كُتُبِ النحو إلى الفِرقة التي كثُر استعمالها له، دون أن يعني ذلك اقتصارها عليه، أو عدم استعمالها للمصطلح المناظر، وذلك كما في نسبة مصطلح (النعت) للكوفيين خاصة، بينما أظهر البحث استعمال الخليل وسيبويه له، بوروده في كتاب العين، وكتاب سيبويه.

5. لابن مالك جهده المتميز والمتفرد في تجديد وتطوير المفاهيم القديمة لبعض المصطلحات؛ لما امتازت به المصطلحات الجديدة من دقة في الدلالة على المفهوم المراد.
6. لابنِ مالك براعة فائقة في التدقيق في المصطلح الذي يريد التعبير به عن مفهوم معين، وتتميَّزُ مصطلحاته بالشمول والاختصار والإحاطة بالمفهوم.
7. لم يكن ابن مالك تابعًا لآراء السابقين له ولا مجرَّد ناقلٍ لما وضعوه من مصطلحات، بل كان باحثًا مُدققًا، وناقدًا بارعًا.
8. اعتراض ابن مالك على بعض مصطلحات المتقدمين ليس لمجرد الاعتراض والنقد، ولا هو طعن فيمن سبقه، بل هو نتيجة حرصه على أن يكون المصطلح عاريًا عن اللبس محاطًا بالشمول غير قاصر عن بيان كل ما يتعلق بالمفهوم الذي ينطوي تحته.
9. صاغ ابن مالك مصطلحاتٍ جديدةً لم يُسبقْ إليها، أوْحَتْ نُصُوصُه بأسبقيتِهِ إليها، ونسبَ إليه المتأخرون بعضَها.
10. كثرة مؤلَّفات ابن مالك وغزارة تأليفه ووضعه لبعض المصطلحات الجديدة كان له أثر في نسبة بعض المصطلحات إليه مع أنَّهُ مسبوقٌ إليها.
11. استعمل ابن مالك كلا المصطلحين البصري والكوفي، إلا أنه أكثَر من استعمال المصطلح البصري لأنه أكثر شيوعًا.
12. حرص ابن مالك على إلباس بعض مصطلحات المتقدمين لباس الدقة والإحاطة للتعبير عن المفهوم المراد، مثل ما حصل في مصطلح باب الترخيم.

13.سار أغلب النحاة بعد ابن مالك على خُطاهُ في استعمالهم لبعض مصطلحاته التي وضَعها وفي اتباع تقسيماته لبعض أبواب النحو، نحو اتباعهم له في كون أنواع البدل أربعةً وليست ستةَ أنواع كما كان التقسيم قبل ابن مالك.

14.لاحظتُ أنَّ ابن مالك قد يعترض على مصطلحٍ ما ثم يستعمله في كتبه، مثل اعتراضه على مصطلح المستغاث به واستعماله.

15.قد يسوقُ ابنُ مالك اعتراضَه على مُصطلحٍ للمتقدمين، ثم يبرر لهم هذا الاستعمال.

قائمة المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان النحوي، محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1998م.
2. أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعد الأنباري (577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1975م.
3. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1987م.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين، ابن هشام، دار الفكر للطباعة والنشر،(د. ط. د.ت).
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية 1979م.
6. البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب – بيروت، الطبعة الأولى، 1968م.
7. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1387هـ – 1967م.
8. جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة العربية الكبرى.

9. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف: محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان _ بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2003م.
10. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية _ بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ، 1997م.
11. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ – 2000م.
12. شرح ابن عقيل، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، (د.ت. د. ط).
13. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ– 2000م.
14. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الإستراباذي النجفي الرضي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ– 1966م.
15. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، دار الكتب العلمية، (د.ت. د. ط).

16. شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد، تحقيق: أحمد حسن مهدلي – علي سيد علي، الطبعة: الأولى، 1429 هـ– 2008م.

17. شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ – 2001م.

18. شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (1410هـ –1990م).

19. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدُّوري، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، دار إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ، 1977م.

20. شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، 1383م.

21. الفروق اللغوية، تأليف: الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

22. الفهرست، لمحمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة –بيروت، لبنان، 1398هـ – 1978م.
23. كتاب العين، المؤلف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: 8.
24. كتاب اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د. ط)، 1972م.
25. الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب بسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
26. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م.
27. كلمة "مصطلح" بين الصواب والخطأ، للدكتور: عبد العلي الودغيري، بحث منشور بمجلة اللسان العربي، العدد (48) لسنة 1999م.
28. لسان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر_ بيروت.
29. مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، طبعة جديدة، 1415هـ – 1995م.
30. المدارس النحويّة أسطورة وواقع، تأليف: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 1987م.

31. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
32. المدارس النحوية، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الأمل _ الأردن، الطبعة الثالثة، 1422هـ، 2001م.
33. المدرسة الأندلسية، د. سهام صياد، كلية اللغة العربية، بحث منشور في اللسانيات العربية، القاهرة، مصر.
34. المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، إعداد: فتحي محمد سلامة الزيدانيين، إشراف الأستاذ الدكتور: عادل بقاعين، جامعة مؤتة، اليمن، 2014م.
35. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.
36. معجم التعريفات، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة . القاهرة.
37. معجم المطبوعات العربية والمعربة، تأليف: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت 1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر، 1346 هـ – 1928م.

38. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية .صيدا بيروت، 1992م.
39. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.
40. المقتضب، تأليف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. بيروت _لبنان، 1999م.
41. المقدمة الجُزُولية في النحو، تأليف: عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل – فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى.
42. المقرب، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد _العراق، الطبعة الأولى، 1392هـ_ 1972م.
43. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان.
44. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف: محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر _ القاهرة، 1995م.
45. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المؤلف: أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر– بيروت، 1968م.

46. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.